مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

أثر معدل التضخم والبطالة في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية للفترة من 2010م-2022م

* محمد أمين أحمد بني سلمان[1] ، إسراء زياد احمد البكري[2]
[1]الجامعة الإسلامية في ولاية منيسوتا
[2]مستشار مالي في شركة البكري للحسابات القانونية

الملخص

سعت الدراسة إلى التعرف على ماهية التضخم وشروط تحققه، وبيان النمو الاقتصادي ومحدداته، وأثر التضخم في النمو الاقتصادي، وتناولت الدراسة بيان ماهية البطالة وأسبابها وعلاقة معدل البطالة، وأثره في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال عرض لنماذج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة المستقلة والمتمثلة بالتضخم والبطالة والإنفاق الحكومي، وأدى أثرها في المتغير التابع المتمثل بالنمو الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية بين كل من التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي، ووجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة التوظيف الأمثل لعملية الإنفاق الحكومي الرأسمالي، وذلك لتأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية

الكلمات المفتاحية: التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي

The impact of the inflation and unemployment rate on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia, an analytical study for the period from 2010 AD-2022 AD

*Muhammad Amin Ahmad Bani Salman and Israa Ziad Ahmad Al-Bakri
[1]Assistant Professor at the Islamic University of Minnesota
[2]Business Administration Financial Advisor at Al-Bakri Legal Accounting Company

A B S T R A C T

The study sought to identify the nature of inflation and the conditions for its occurrence, to explain economic growth and its determinants, and the impact of inflation on economic growth. The study also addressed the nature of unemployment, its causes, and the relationship between the unemployment rate and its impact on economic growth, through a presentation of statistical analysis models for the independent study variables represented by inflation, unemployment, and government spending, and their impact on the dependent variable represented by economic growth.

The study reached a set of results, the most important of which are: the existence of a statistically significant inverse effect between inflation, unemployment and economic growth, and the existence of a statistically significant direct effect between government spending and economic growth.

* مؤلف البحث: عناوين البريد الإلكتروني mambssalman@gmail.com – المؤتمر العلمي الثاني لتطوير العلوم الإدارية والمالية 22-23 يناير 2025 – جامعة فزان

The study recommended the necessity of optimal employment of the government capital spending process, due to its positive impact on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia.
Keywords: inflation, unemployment, economic growth

المقدمة

إن من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم التضخم، رغم اهتمام الكثير من الباحثين الاقتصادين بهذه الظاهرة إلا أنه يوجد جدلا واسعا وكبيرا حول مسبباتها وأثرها على الاقتصاد والمجتمع ككل، والسياسات التي يجب اتباعها لتقليص الأضرار الناجمة عنها، الأمر الذي جعل مشكلة التضخم ذات اهتمام كبير لدى كثير من دول العالم والهيئات والمنظمات الدولية ذات الاختصاص، ويعود ذلك إلى أن ظاهرة التضخم سريعة الانتشار وصعوبة التغلب عليها ولما ينتج عنها من آثار سلبية كظاهرة البطالة والتي تعتبر من أكبر المشاكل التي تعاني منها دول العالم لاسيما الدول النامية .

وفي ظل التحولات الاقتصادية والتطورات السياسية العالمية، تأتي دراسة تأثير معدل التضخم ومعدل البطالة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية كموضوع ذي أهمية بالغة. في حين تعد المملكة واحدة من أكبر الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط، وتتميز بتبعات اقتصادية كبيرة تتأثر بتقلبات الأسواق العالمية وتغيرات أسعار النفط، وأنها تشهد تحولات اجتماعية واقتصادية هامة تؤثر على سير عجلة النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة

هناك عقبات في النمو الاقتصادي كالبطالة، والتضخم، والفقر، فهم أحد أبرز المشاكل التي يوجهها اقتصاد المملكة العربية السعودية، حيث أظهرت بيانات البنك المركزي السعودي معدل التضخم (3.4%) لعام 2020م، و في عام 2021م انخفض معدل التضخم إلى (1.24%)، بينما ارتفع معدل التضخم إلى (2.5 %) من عام 2022م، واستمر بالارتفاع حتى وصل إلى (2.8 %) في الربع الأول من عام 2023م، بينما أظهرت بيانات هيئة الإحصاء العامة في المملكة العربية السعودية معدل البطالة للسعوديين السنوي (12.6%) لعام 2020م، بينما انخفض معدل البطالة إلى (11.0%) لعام 2021م، واستمر في الانخفاض إلى معدل (8.0%) لعام 2022م، ثم ارتفع بنسبة قليلة تمثل (8.5%) لعام 2023م، بينما انخفضت نسبة الفقر في السعودية من (18.2%) في عام 2010 إلى (13.56%) في عام 2021، مع انتشال 483 ألف مواطن سعودي من الفقر.

وبناء على ما تقدم، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

أثر معدل التضخم والبطالة في النمو الاقتصادي السعودي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس، الأسئلة الفرعية التالية: –

- ماهية التضخم وأثره في النمو الاقتصادي؟
- ما علاقة وأثر معدل البطالة في النمو الاقتصادي؟
- فرضيات الدراسة

– الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

– الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) لمعدل البطالة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

- الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) لمعدل التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- معرفة طبيعة ومعدل التضخم وأثاره في النمو الاقتصادي السعودي.
- التعرف على علاقة معدل البطالة وأثره في النمو الاقتصادي السعودي.

أهمية الدراسة

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في اهتمام معظم الدول في محاولة التخفيف من التضخم، واستهدافه بمعدلات مناسبة تناسب اقتصاداتهم من أجل تحقيق معدلات توظيف تساعد في تخفيف حدة البطالة وأثرها، وتبرز أهمية الدراسة في تحليل كل من ظاهرتي التضخم والبطالة، وإبراز الأسباب التي تأدي إلى حدوثهما وتقليل الاثار الاقتصادية لهما.

نموذج الدراسة

أولا: المتغير التابع:

- وتشمل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

ثانيا: المتغيرات المستقلة:

(الانفاق الحكومي، ومعدل البطالة، و معدل التضخم):

ثالثاً: النموذج الرياضي:

ويُمكن كتابة نموذج الدراسة على النحو الآتي:

$$GGDP_t = f(Exp_t, Un_t, Inf_t)$$

وبعد أخذ الصيغة الخطية لمعادلة الدراسة، يُمكن كتابة نموذج الدراسة بالشكل القياسي التالي:

$$GGDPt = 0 + 1\ Expt + 2\ Unt + 3\ Inft + Ut$$

منهجية الدراسة ومصادر جمع البيانات:

تقوم الدراسة الحالية باستخدام كل من المنهج الوصفي والتحليلي، إذ تم استخدام المنهج الوصفي من خلال كتابة الإطار النظري بالرجوع إلى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، من خلال جمع البيانات والمعلومات لوصف المفردات والمفاهيم لتحقيق هدف الدراسة، وقد تم استخدام المنهج التحليلي من خلال استخدام البيانات والمعلومات الخاصة بمعدلات التضخم والبطالة أو تحليل القوائم المتعلقة بمعدلات التضخم والبطالة والإنفاق الحكومي لبيان أثرها في النمو الاقتصادي السعودي خلال الفترة 2010 م–2022م.

حدود الدراسة

تم تحديد هذه الدراسة بمجموعة من الحدود نوجزها فيما يلي:

الحدود الزمانية: يقتصر مجال الدراسة من الناحية الزمنية على الفترة (2010م–2022م).

الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة (شطبي، المطيري، 2022 م)العنوان: "أثر النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية "، دراسة قياسية خلال الفترة (1999م –2020م).

هدفت الدراسة الحالية لتحليل أثر النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 1999م إلى 2020م، وذلك من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة مما يسهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، والتعرف على أثر الإصلاحات الاقتصادية وفق رؤية 2030 من خلال دراسة واقع البطالة في الاقتصاد السعودي، اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي والمنهج الاقتصادي القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، معبراً عنها بالصيغة اللوغاريتمية لبعض المتغيرات، بهدف الحصول على معاملات خط انحدار المتغيرات المستقلة، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية والقياسية. وخلصت الدراسة إلى إعادة النظر في برامج التوظيف بالعقود قصيرة الأجل التي انتشرت في السنوات الأخيرة، في القطاع الخاص نظراً لمحدودية مردود هذه البرامج التي لا تصب في اتجاه استقرار العمل وديمومته، التوظيف الجيد للمدعومات والأموال التي تخصصها الحكومة لدعم الموارد البشرية بما يتيح اعتماد وتنفيذ برنامج ملائم لتنمية متوسطة المدى للارتقاء بمستويات خدمات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية، وذلك بهدف تحسين مستوى الإنتاجية، تفعيل وتبني سياسة شراكة حقيقية مع القطاع الخاص السعودي كونه يعتبر محركا أساسيا وشريكا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية

ثانيا: دراسة (القيسي والعمرو، 2019()بعنوان: "تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الأردن".

الهدف الرئيس من الدراسة تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1992-2016)، وتم استخراج البيانات من البنك المركزي الأردني خلال فترة الدراسة. حيث تم استخدام أسلوب التحليل (Threshold Auto regression TAR). وخرجت الدراسة بنتائج وجود علاقة غير خطية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الأردن، وأن المستوى الحرج للتضخم قد بلغ (1.957%)، حيث يتحول تأثير التضخم على النمو الاقتصادي إلى تأثير سلبي بعد تجاوزه هذا المعدل.

إضافة هذه الدراسة:

تكمن إضافة هذه الدراسة في بيان طبيعة معدلات التضخم والبطالة وقياس أثرهما في النمو الاقتصادي، وإبراز أهم الأساليب التي تخفف من هذه الظاهرتين.

المبحث الأول: العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: مفهوم التضخم، شروط حدوثه

أولا: مفهوم التضخم

عرف التضخم أنه: عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد (الجلال، 2006م: ص20). وعرف أيضا بأنه: معدل الزيادة في الأسعار خلال فترة زمنية معينة وهو عبارة عن مقياس واسع حيث يقيس الزيادة الاجمالية في الأسعار أو الزيادة في التكاليف المعيشية لبلاد معينة (Oner, 2015t: p44)

ثانيا: شروط حدوث التضخم:

حتى نستطيع أن نقرر وجود تضخم في اقتصاد معين من عدمه، يجب توفر الشروط وهي:

1. أن يكون هناك زيادة في الأسعار.
2. أن تكون هذه الزيادة مستمرة ولا تقتصر على سنة معينة.
3. أن تكون الزيادة في المستوى العام للأسعار وليس في سعر سلعة معينة.

المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي ومحدداته:

أولا: ماهية النمو الاقتصادي: يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي(قاطيعة ،2013: ص 60).

ثانيا: محددات النمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي (جدي، 2015: ص43) (عوض، 2006 م: ص 183)

1- نوعية وكمية الموارد البشرية: نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل دخل الفرد الحقيقي مع العلم أن:

معدل دخل الفرد الحقيقي = الناتج الاجمالي القومي / عدد السكان

2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها. هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع في النمو الاقتصادي في المستقبل

3- تراكم رأس المال على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك التجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها، حيث إن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار، الذي يمثل التضحية بالاستهلاك من اجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

4-معدل النمو التقني: ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.

5-عوامل البيئة: النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية. أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعوق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

6-التخصص والإنتاج الواسع.

ثالثا: أثر التضخم على النمو الاقتصادي في السعودية:

لبيان أثر التضخم على النمو الاقتصادي السعودي يتوجب عليا دراسة علاقة التضخم وأثره في النمو الاقتصادي بشكل عام، حيث اختلف العلماء في تحديد كيفية تأثر النمو الاقتصادي بمعدلات التضخم في الدولة حيث يلخص سليمان هذا الاختلاف في قوله أن هناك من قال أن للتضخم آثارا طيبة على زيادة حجم المدخرات وتشجيع الاستثمارات ورفع معدل النمو الاقتصادي، حيث إن التضخم يعمل على خلق الادخار الاجباري، أي الاعتماد على ارتفاع الأسعار في خفض مستوى الاستهلاك، و ما يترتب على هذا من تحرير موارد إضافية للاستثمار، و يضيف بعض الاقتصاديين أن التضخم عند المعدلات المنخفضة يكون له آثار ايجابية على النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة اسعار المنتجات تعمل على زيادة أرباح الشركات مما يزيد من التحصيل الضريبي للحكومة ويؤدي إلى دفع عجلة النمو، وهناك آخرون يرون أنه يعمل على زيادة الطلب الكلي حيث

أنه يحفز المجتمع على زيادة استهلاكهم لمعرفتهم بأن ما يشترونه في الحاضر، سيكون أرخص مما لو اشتروه في المستقبل بسبب التزايد المستمر في الأسعار(سليمان،2002م، ص 66)

يقترح ما يعرف بأثر توبين أن التوسع في السياسة النقدية يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي على المدى البعيد مؤديا في النهاية إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، السبب ذلك يرجع إلى أن ارتفاع معدلات التضخم الناتج عن التوسع في السياسة النقدية يؤدي في النهاية إلى انخفاض العائد الحقيقي لحامل النقود حيث تنخفض قيمتها ويصبح التضخم كضريبة يدفعها حامل النقود على نقوده، مما يقود حاملي النقود إلى التحول إلى الاصول الثابتة نظرا لاحتفاظها بقيمتها لما يدفع معدلات التراكم الرأسمالي إلى الازدياد (Tobin, 1965, p 671-684)

وقد جاءت أفكار توبين بعد القصور الذي عانت منه النماذج غير النقدية للنظرية الكلاسيكية الحديثة للنمو والتي تنص على أن التراكم الرأسمالي ومعدلات الفائدة تتحدد سعر بعوامل القدرة الإنتاجية مثل التكنولوجيا، وعوامل السلوك الادخاري. وهناك من يرفضون بشدة الحجج السابقة ويرفضون أن يكون للتضخم آثارا طيبة على المدخرات ويضيفون بأن التضخم يعوق النمو الاقتصادي حيث أن الحجة الأساسية والأهم تقول بأن التضخم بما يؤدي إليه من ارتفاع الاسعار يفضي إلى تدهور قيمة النقود، باعتبارها مخزنا للقيمة، وبالتالي إلى تحطيم القيم الادخارية وأن الدعائم التمويلية للتنمية الاقتصادية هي المدخرات الحرة، وهؤلاء هم أمثال (Fischer,1993:p 485) وهناك من نادي بعدم وجود علاقة اصلا بين التضخم والنمو الاقتصادي(Sidrauski), 1976:544- 534 p)

النظرية الكينزية أيضا قد واجهت صعوبات متعلقة بالاختلاف بين معدلات النمو الحقيقية والمعدلات المطلوبة حيث لم تستطع تفسير محدودية عملية التراكم الرأسمالي في ظل وجود معدل عائد منخفض على الأصول، ومن هنا أيضا جاءت افكار توبين أنه لابد ان يكون هناك مخزن آخر للقيمة تتنافس عائداته مع عائدات الاصول الثابتة مما يدفع المستثمرين إلى الاحتفاظ به بديلا عن الاصول الثابتة وهذا يقود إلى وجود عامل آخر وهو النقود والذي بدوره يؤثر على عملية التراكم الرأسمالي عند ارتفاع قيمته أو انخفاضها بسبب التضخم أو عوامل أخرى (ابو رمضان، 2016م: ص29)

المطلب الثالث: أثر التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

وتبين للباحثين بعد الاطلاع على التقارير السنوية لعام 2020م الصادرة عن البنك المركزي السعودي بأن التضخم في المملكة العربية السعودية يشير إلى ارتفاع متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2020م بنسبة 3.4 في المئة، متأثرا بزيادة ضريبة القيمة المضافة من 5 في المئة إلى 15 في المئة والتي تم تطبيقها في بداية شهر يوليه من عام 2020م، مقارنة بانخفاض نسبته 2.1 في المئة في عام 2019م حيث شهدت معظم الأقسام ارتفاعا سنويا في أرقامها القياسية، وشمل ذلك قسم الأغذية والمشروبات، وقسم التبغ، وقسم الاتصالات، وقسم تأثير وتجهيزات المنزل، وقسم المطاعم والفنادق، وقسم السلع والخدمات الشخصية، وقسم الملابس والأحذية، وقسم الترفيه، وقسم الثقافة، وقسم الصحة. وفي المقابل سجل الرقم القياسي انخفاضًا في كل من قسم التعليم، وقسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى. وسجل الرقم القياسي العام الاسعار الجملة ارتفاعا نسبته 3.4 في المئة في عام 2020م، مقارنة بارتفاع نسبته 1.9 في المئة في عام 2019م. وسجل معامل انوش الناتج المحلي الإجمالي

للقطاع غير النفطي في عام 2020م ارتفاعا نسبته 0.9 في المئة، وهي نفس نسبة الارتفاع للعام الماضي(التقرير السنوي للبنك المركزي السعودي لعام 2020م: ص30).

بينما لم يؤثر ارتفاع معدلات التضخم العالمية بشكل كبير في الأسعار في المملكة. حيث ارتفعت أسعار المستهلك في المملكة العربية السعودية بنسبة 2.5% في عام 2022م، وانعكست الضغوط التضخمية بشكل واضح على أسعار الأطعمة والمشروبات، حيث ارتفعت الأسعار في هذا المؤشر الفرعي في المتوسط بنسبة 3.7% في عام 2022م وذلك نظرا لاستيراد جزء كبير من هذه السلع الاستهلاكية. في المقابل، ساعد تثبيت سقف أسعار البنزين المحلية وسياسة سعر الصرف الثابت على استقرار التضخم وتخفيف أثر الارتفاع العالمي لأسعار البنزين. ومن المتوقع أن يتراجع معدل التضخم في المملكة في عام 2023م. ومن المتوقع أن يؤدي استقرار أسعار السلع الأساسية والأغذية عالميا، إضافة إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، إلى الحد من الضغوط التصاعدية على السلع المستوردة في المملكة. من ناحية أخرى، من المتوقع أن تفضي الزيادة في أنشطة السياحة المحلية وارتفاع نسبة الوافدين والتحسن في سوق العمل وغيرها من العوامل إلى ارتفاع الطلب المحلي وتحفيز الاستهلاك (وزارة المالية والهيئة العامة للإحصاء، بنك المركزي السعودي، لعام 2023م: ص18)

الشكل رقم (1): أثر التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

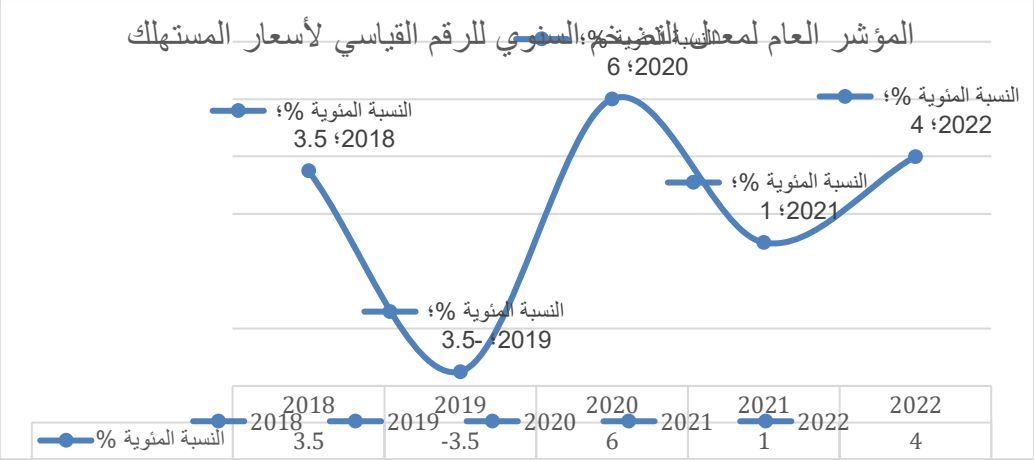

اعداد الباحثان من هيئة الإحصاءات العامة، تقرير السنوي للبنك المركزي

المبحث الثاني: العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: ماهية البطالة وآثارها

أولا: مفهوم البطالة: تعرف البطالة على أنها: حالة وجود الشخص البالغ دون وظيفة وبدون الدخل اللازم لمواجهة الاحتياجات الأساسية له (الخمشي، 2010: ص 77) ، ويعرفها البنا بأنها : الشخص المتعطل هو الشخص القادر على مزاولة عمل له قيمة اقتصادية واجتماعية ويسعى إلى الحصول عليه (البنا، 2012م: ص 98)، ومن أكثر التعريفات شيوعاً وقبولاً في الأوساط العلمية هو التعريف الذي أوصت به منظمة العمل الدولية (ILO) والذي ينص على تعريف العاطل بأنه: كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى (عبد العزيز، 2004م: ص44)

ويمكن تعريف البطالة بأنها: ظاهرة اقتصادية ظهرت مع ازدهار الصناعة فهي تمثل حالة الشباب العاطلين عن العمل مع قدرتهم على العمل وراغبين في الحصول عليه، ولكن دون جدوى.

ثانيا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبطالة:

تشكل البطالة السبب الرئيس لمعظم الأمراض والمشكلات الاجتماعية في أي مجتمع، وأنها تمثل تهديدا على الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي.

1- الآثار الاقتصادية للبطالة (عقون، 2009م: ص14).

أ- انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل، من جراء تعطل أعداد من العاملين عن العمل والإنتاج.

ب -ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لأن الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجا لدى أفراده، والإنتاج مرتبط بالعمل.

ت- تكلفة إعادة العاملين وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل.

1- خسارة الانفاق على التعليم حيث إن التعليم الذي أنفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل. انخفاض حجم الإيرادات للدولة من جراء انخفاض حج الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة

2- الآثار الاجتماعية:

أ- فالبطالة قد تقود بعض الأشخاص للقيام بأعمال غير شرعية لإعالة أنفسهم وأسرهم فوقت البطالة نفسه ربما يقود بعض الاشخاص لارتكاب الجرائم؛ البطالة تؤدي إلى نشوء إحباط نفسي سيء لدى العاطل وتخلق لديه جو نفسيا مضطربا.

ب- التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة في الرعاية الصحية، والتعليم، والإطعام، والإيواء.

ت -تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك مما يترك آثار سيئة على الإناث والذكور (خباية، 15-16 نوفمبر: ص7)

3- الآثار السياسية:

أ- تؤدي تداعيات البطالة نتيجة إلى تأثير الوضع السياسي والأمني العام إلى تداعيات خطيرة ومنها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث إن انتشار البطالة يؤدي إلى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة.

ب - البطالة من الممكن أن تؤدي إلى التطرف والإرهاب.

ت- تؤدي البطالة إلى الهجرة الخارجية سواء بطرق شرعية أو بطرق غير شرعية بما يسمى في الجزائر بالحرقة بحثا عن فرص عمل وفرص أحسن للعيش.

ث- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة.

ج -اضطراب الأوضاع مما قد يعص يعصف بالاستقرار للدولة وتغيير الحكومات فيها. (عقون، 2009: ص 15)

المطلب الثاني:أثر البطالة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

تشير أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء (التقرير السنوي للبنك المركزي السعودي لعام 2020م: ص12) في المملكة العربية السعودية إلى ارتفاع معدل البطالة في المملكة إلى 7.4 في المئة من إجمالي القوى العاملة في عام 2020م. وبلغت نسبة السعوديين العاطلين عن العمل 12.6 في المئة من إجمالي القوى العاملة السعودية. وسجل معدل بطالة السعوديين الذكور 7.1 في المئة من إجمالي قوى العمل للذكور السعوديين، في حين بلغت نسبة السعوديات العاطلات عن العمل قرابة 24.4 في المئة

من إجمالي قوة العمل النسائية السعودية. أما نسبة العاطلين غير السعوديين، فقد بلغت نحو 2.6 في المئة من إجمالي القوى العاملة غير السعودية في المملكة وتجدر الإشارة هنا إلى جهود الدولة الكبيرة التي ساهمت في تخفيف آثار الجائحة على سوق العمل والحفاظ على مستويات توظيف السعوديين فيه من خال تطبيق عدة مبادرات وبرامج، أبرزها صرف تعويض شهري للعاملين السعوديين في منشآت القطاع الخاص من خال صندوق نظام التأمين ضد التعطل عن العمل "ساند". وعلى خلفية التعافي الاقتصادي الذي مرت به المملكة العربية السعودية، حيث انخفض معدل البطالة خلال عام 2022م مقارنة بعام 2021م، انخفض معدل البطالة بين السعوديين إلى 8% في عام 2022م من 11% في عام 2021م. وانخفض معدل البطالة بين الذكور السعوديين من 5.2% في عام 2021م إلى 4.2% في عام 2022م، وتراجع أيضا معدل البطالة بين الإناث السعوديات من 22.5% إلى15.4%.و زادت القوى العاملة السعودية مع ارتفاع معدل المشاركة من 51.5% في عام 2021م إلى 52.5% في عام 2022م. ومع استمرار إصلاحات سوق العمل، ومنها عودة عدد كبير من القطاعات، من المتوقع أن يستمر معدل التوظيف للسعوديين في التحسن (وزارة المالية والهيئة العامة للإحصاء، لعام 2023م: ص21).

بعد الاطلاع على نسبة التضخم والبطالة والفقر المتوفرة لدى هيئة الإحصاءات العامة في المملكة العربية السعودية، يرى الباحثان أنه في الأواني الأخيرة مدى اهتمام ولي العهد الامير محمد بن سلمان بن عبد العزيز حفظه الله بالنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وبالمنشآت الصغيرة والمتوسطة لدفع عجلة التطور، فقام بوضع خطة للتنمية الاقتصادية حتى تصل إلى رؤية 2030م، وعلى هذا الأساس فإن الاقتصاد في المملكة العربية السعودية يمشي بخطى ثابتة ضمن مجموعة من العلماء والمفكرين بقيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وقد تقدمت هذه الخطة تقدما كبيرا حيث أصبح هناك فائض في الميزانية وفائض في المشاريع الناجحة مثل شركة نيوم، شركة البحر الأحمر، والتوسع في الحرمين الشريفين والتطور في الشوارع والمستشفيات والتعليم وهذا يثبت أن النمو الاقتصادي في عملية صعود في المملكة العربية السعودية.

المبحث الثالث: منهجية الدراسة وتحليل واختبار الفرضيات

المطلب الأول: منهجية الدراسة

تم في هذا المطلب عرض لكل من منهجية الدراسة ومصادر بيانات الدراسة، إضافة إلى عرض نموذج الدراسة، والتعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة.

أولا: منهجية الدراسة

تقوم الدراسة الحالية باستخدام كُل من المنهج الوصفي والتحليلي، إذ تم استخدام المنهج الوصفي من خلال كتابة الإطار النظري بالرجوع إلى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، و تم استخدام المنهج التحليلي من خلال استخدام طريقة التحليل المناسبة لبيان أثر معدل التضخم والبطالة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010 م–2022م.

ثانيا: مصادر جمع البيانات

تم الحصول على بيانات الدراسة المتعلقة في(النمو الاقتصادي، والإنفاق الحكومي، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم) من قاعدة بيانات البنك الدولي.

رابعا: نموذج الدراسة

GGDPt = f (Expt, Unt, Inft)

وبعد أخذ الصيغة الخطية لمعادلة الدراسة، يُمكن كتابة نموذج الدراسة بالشكل القياسي و يلي:

GGDPt= 0+ 1 Expt+ 2 Unt+ 3 Inft+ Ut

خامسا: متغيرات الدراسة

المتغير التابع:

النمو الاقتصادي

المتغيرات المستقلة:

الانفاق الحكومي، معدل البطالة، معدل التضخ

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

تم في هذا المطلب عرض لنتائج التحليل الإحصائي من خلال اختبار فرضيات الدراسة من أجل بيان أثر معدل التضخم والبطالة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2022 باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

أولا: الإحصاء الوصفي (Descriptive Analysis)

يُوضح الجدول رقم (1) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال استخدام مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، وفيما يلي عرض لتلك النتائج.

الجدول رقم (**1**): نتائج التحليل الوصفي

المتغيرات	Mean	Median	Max.	Min.	Std.Dev.
GGDP	3.18%	3.24%	10.00%	-4.14%	3.49%
Exp	88.56%	87.56%	104.38%	73.66%	9.32%
Un	5.93%	5.64%	7.66%	5.55%	0.58%
Inf	2.16%	2.70%	3.74%	-2.09%	1.73%

المصدر: من إعداد الباحثانان باستخدام برمجية **E-views** 10

بلغ الوسط الحسابي للنمو الاقتصادي (3.18%)، وبلغ الوسيط (3.24%)، وبلغت أعلى قيمة للنمو الاقتصادي (10%) وأقل قيمة (4.14-%)، وبلغ الانحراف المعياري (3.49%).

وأظهرت النتائج بأن أعلى قيمة للإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت (104.38%) وأقل قيمة (73.66%)، وبلغ الوسط الحسابي (88.56%) والانحراف المعياري (9.32%).

وأظهرت النتائج أن أعلى قيمة لمعدل البطالة بلغت (7.66%) وأقل قيمة (5.55%)، وبلغ الوسط الحسابي (5.93%) والانحراف المعياري (0.58%).

وبلغ الانحراف المعياري لمعدل التضخم (1.73%)، وبلغت أعلى قيمة (3.74%) وأقل قيمة (2.09-%)، وبلغ الوسط الحسابي (2.16%) والوسيط (2.7%)

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي **(Normal Distribution)**

تم استخدام اختبار معامل الالتواء **(Skewness)** للتأكد من أن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، إذ يجب أن تتراوح قيمته ما بين (3، 3-). ويوضح الجدول رقم (2) نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (2): نتائج اختبار معامل الالتواء (Skewness)

Skewness	Variable
-0.11	GGDP
0.02	EXP
2.16	Un
1.40	Inf

- المصدر: من إعداد الباحثانان باستخدام برمجية E-views 10.

أظهرت النتائج بأن قيم معامل الالتواء تراوحت ما بين (3، 3-)، إذ بلغت أعلى قيمة (2.16) وكانت لمتغير معدل البطالة بينما بلغت أقل قيمة (0.11-) وكانت لمتغير النمو الاقتصادي، مما يدل على أن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

وتم استخدام اختبار (Jarque-Bera) أيضاً للتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، إذ يجب أن تكون قيمة الاحتمالية أكبر من 0.05%. والشكل رقم (4) يُبين نتائج هذا الاختبار.

الشكل رقم (4): اختبار التوزيع الطبيعي

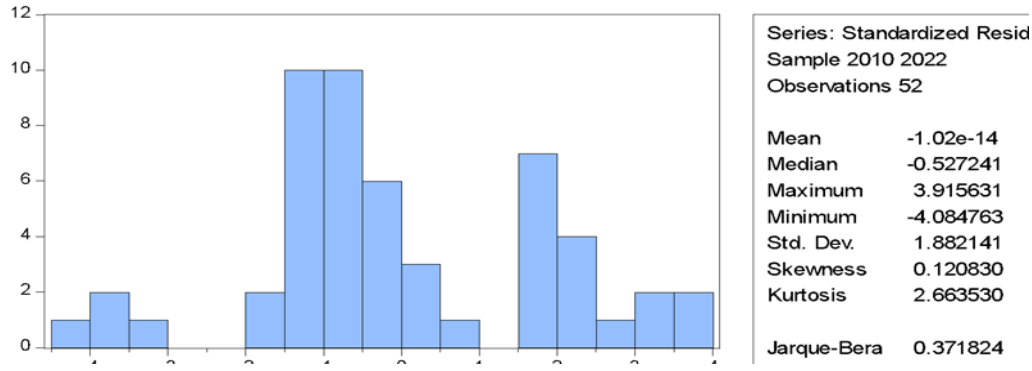

يوضح الشكل رقم (4) قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن الاخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في نموذج الدراسة، إذ بلغت قيمة (JB) (0.372) بقيمة احتمالية (0.83 >0.05).

ثالثا: اختبار معامل الارتباط بيرسون **(Person Coefficient)**

يتم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون من أجل بيان طبيعة واتجاه العلاقة ما بين متغيرات الدراسة سواء أكانت العلاقة طردية أم عكسية، إذ تتراوح قيمته ما بين (1، 1−). ويوضح الجدول رقم (6) نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (3): نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون

Inf	Un	Exp	Credit	GGDP	Variable
				1.000	GGDP
		1.000	−0.10	0.67	Exp
	1.000	0.36	−0.34	−0.60	Un
1.000	0.23	−0.43	0.07	−0.40	Inf

- المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية E−views 10.

أظهرت النتائج في الجدول رقم (6) وجود علاقة عكسية ما بين كُل من (معدل البطالة ومعدل التضخم) والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

رابعا: اختبار الارتباط الخطي المتعدد **(Multicollinearity Test)**

تم استخدام اختبار معامل تضخم التباين (**Variance Inflation Factor (VIF)**) من أجل التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد (**Multicollinearity**) بين المتغيرات المستقلة، إذ يجب أن تتراوح قيمة (**VIF**) بين (0−10). ويوضح الجدول رقم (7) نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار VIF

VIF	Variable
1.716556	EXP
1.807299	Un
1.683316	Inf

- المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية E−views 10.

أظهرت النتائج في الجدول السابق خلو نموذج الدراسة من مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة حسب اختبار (**VIF**)، إذ تراوحت قيم المتغيرات ما بين (1،10).

خامسا: اختبار جذر الوحدة **(Unit Root Test)**

يتم القيام باختبار السكون قبل البدء بعملية تقدير نموذج الدراسة من أجل اختبار الفرضية الصفرية التي تدل على عدم سكون متغيرات الدراسة عند مستوى دلالة 5%. إذ تم استخدام اختبار (**Levin, Lin, Chu LLC**)) من أجل التأكد من درجة سكون متغيرات الدراسة، إذ يتم التأكد من الاحتمالية، فإذا كانت الاحتمالية أقل من 5% يكون المتغير ساكن عند المستوى **I**(0)، أما إذا كانت الاحتمالية أكبر من 5%، فإنه يتم إعادة الاختبار عند الفرق الأول. ويوضح الجدول رقم (8) نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (5): اختبار جذر الوحدة (LLC)

Variable	t-statistics	Prob.	Stationary
GGDP	-1.85636	0.0317	I(0)
EXP	-3.00632	0.0013	I(0)
Un	-4.22933	0.0000	I(0)
Inf	-4.54224	0.0000	I(0)

- المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية E-views 10.

أظهرت النتائج في الجدول رقم (**5**) سكون جميع متغيرات الدراسة عند المستوى **I**(0) عند مستوى دلالة 5%. ومن هُنا تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم سكون متغيرات الدراسة عند مستوى دلالة 5%.

سابعا: اختبار فرضيات الدراسة

تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية **Ordinary Least Squares (OLS)** باستخدام نموذج البيانات المجمعة (**Pooled Model**) نظراً لأن جميع متغيرات الدراسة ساكنة عند المستوى **I** (0). والجدول رقم (10) يُوضح ذلك.

الجدول رقم (6): نتائج تقدير نموذج الدراسة

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	9.120864	3.668085	33.45610	Intercept
0.0147	2.534440	0.038836	0.098427	Exp
0.0000	-6.183423	0.620322	-3.835711	Un
0.0001	-4.323173	0.202707	-0.876338	Inf
3.183538	Mean dependent var		0.709597	R-squared
3.492620	S.D. dependent var		0.684881	Adjusted R-squared
4.275587	Akaike info criterion		1.960597	S.E. of regression
4.463207	Schwarz criterion		180.6653	Sum squared resid
4.347516	Hannan-Quinn criter.		-106.1653	Log likelihood
2.173848	Durbin-Watson stat		28.71095	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

- المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية E-views 10.

أظهرت النتائج في الجدول رقم (6) ارتفاع القدرة التفسيرية لمعامل التحديد المعدل **Adjusted R-squared** وبلغت (68.49%)، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتمثلة في (إجمالي الانفاق الحكومي، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم) تُفسر (68.49%) من التغير في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

وأظهرت النتائج معنوية وجودة النموذج المقدر من الناحية الإحصائية حيث بلغت احتمالية **F-statistic** (0.0000) أقل من 5%. وفيما يلي عرض لنتائج اختبار الفرضيات:

H_{01}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

أظهرت النتائج وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، إذ إن ارتفاع الانفاق الحكومي بنسبة (1%) يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة (0.098%)، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية".

H_{02}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل البطالة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

أظهرت النتائج وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% لمعدل البطالة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، إذ أن ارتفاع معدل البطالة بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة (3.836%)، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل البطالة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية".

H_{03}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

أظهرت النتائج وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% لمعدل التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، إذ إن ارتفاع معدل التضخم بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة (0.876%)، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

النتائج والمناقشة

أولا: النتائج

1. أظهرت النتائج وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، إذ إن ارتفاع الانفاق الحكومي بنسبة (1%)، يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة (0.098%).

2. أظهرت النتائج وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% لمعدل البطالة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، إذ إن ارتفاع معدل البطالة بنسبة (1%)، يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة (3.836%).
3. أظهرت النتائج وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% لمعدل التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، إذ إن ارتفاع معدل التضخم بنسبة (1%)، يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة (0.876%)
4. الاقتصاد في المملكة العربية السعودية اقتصاد قوي حيث إنه في السابق كان يعتمد على الاقتصاد النفطي فقط، أما الآن أصبح متعدد المداخل، وهذا بدوره دفع عجلة الاقتصاد للنمو وعالج كثير من المشاكل الاقتصادية، مثل: البطالة والتضخم.

ثانيا: التوصيات:

1. توصي الدراسة بضرورة التوظيف الأمثل لعملية الإنفاق الحكومي الرأسمالي، وذلك لتأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية.
2. توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بتمويل المنشآت بجميع اشكالها لاسيما المتوسطة والصغيرة منها؛ لدفع عجلة النمو الاقتصادي لما لها من أثر ايجابي في تحقيق معدلات بطالة منخفضة.
3. ضرورة مساهمة المؤسسات المالية في العملية الانفاقية، الذي بدوره يوثر إيجابيا على تخفيض معدل التضخم

قائمة المراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية

1. عوض، جلال الدين،2000. *عمليات البنوك من الوجهة القانونية*، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط3، 2000م، ص 389-390.
2. قاطيعة، حاج محمد، *دراسة قياسية تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي*. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية -تخصص الطرف الكمية في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة د. الطاهر مولاي، سعيدة
3. جدي، العربي، بختأوي، مختارية،2015. *أثر الآنفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي -دراسة قياسية*، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية -تخصص: مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
4. عوض، طالب محمد، 2006. *مدخل إلى الاقتصاد الكلي*، معهد الدراسات المصرفية.الأردن
5. الجلال، أحمد، 2006. *دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية. دراسة حالة الجمهورية اليمنية (2003-1990م)*. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر
6. سليمان، مجدي، ة 2002،.*علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام*. غريب للطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر
7. ابو رمضان، مصطفى وائل،2016. *العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين. دراسة قياسية للفترة**2015-2000*** كلية التجارة جامعة الإسلامية بغزة.
8. الخمشي، سارة صالح، 2010. *دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب*. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف. الرياض

9. البنا، محمد، 2012. *البطالة بين السعوديين الآنواع والابعاد والحلول*. مجلة آفاق جديدة. جامعة المنوفية. كلية التجارة
10. عبد العزيز، فهد، 2004. *البطالة والأسباب والطرق المعالجة*. المدينة المنورة.
11. عقون، سليم، 20098. *قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية–*. مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة سطيف
12. خباية، عبد الله صهيب. *مداخلة بعنوان "الاستراتيجية التوفيقية بين التنمية المستدامة والبطالة"*. ملتقى دولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، المسيلة، 15–16 نوفمبر
13. *وزارة المالية والهيئة العامة للإحصاء*، 2023. بنك المركزي السعودي
14. *التقرير السنوي للبنك المركزي السعودي* لعام 2020م.

مصادر ومراجع اللغة الإنجليزية:

1. Oner, C. (2010, March). What is Inflation? Finance & Development September 6, 2015t, 44 P1. Retrieved.
2. Tobin, James, Money and Economic Growth Econometric, The Econometric Society, 33, Issue 4 October 1965, p 671–684.
3. Fischer, The Role of Macoeconomic Factors in Economic Growth. Jornal of Monetary Economic, 32, S. (1993), p 485–512
4. Sidrauski, Rational Choice and Patterns of Growth in a Monetary Economy American Economic Review 57(2), M., 1967, p 534 –544